

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المجلس الوطني لنساء كتالونيا، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070114 070114 13-60855X (A)



بيان

يلزم إعلان الألفية، الذي وقّع في عام ٢٠٠٠، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتخاذ تدابير جديدة وضم جهودها لمكافحة الفقر، والجوع، والأمية، والمرض، ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية، والتمييز ضد المرأة، وتدهور البيئة، ويحث البلدان الغنية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة. وهذه الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية التي يجمعها الإعلان هي تلك المزمع بلوغها بحلول عام ٢٠١٥ في الكوكب بأسره.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ ضربت بلدنا أيضا، فدخل في كساد في أواخر هذا العام. ولهذا السبب ولعدم وجود إمكانيات، فإن أكثر من نصف مليون شخص، أغلبهم من المهاجرين، تركوا كتالونيا في الأعوام الخمسة الأخيرة، وهذا الرقم يمثل ٧,٣ في المائة من سكان البلد، وفقا لبيانات معهد كتالونيا للإحصاء. ويمكن لهذا الرقم أن يستمر في الزيادة إن لم يتحسن وضع العمالة، حيث إن معدل البطالة وصل الآن إلى ٢٣,٨٥ في المائة (الربع الثاني من عام ٢٠١٣). وبالنظر إلى وضع البلد، سنتطرق إلى تقييم بعض بيانات الأهداف الإنمائية للألفية.

١ - القضاء على الفقر المدقع

إن معدل خطر الفقر المقيس وفقا لاستراتيجية أوروبا ٢٠٢٠ زاد ٤,٥ نقاط في ثلاثة أعوام في كتالونيا، فارتفع من ٢٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٦,٧ في المائة في عام ٢٠١١. وسجلت هذه الزيادة في إسبانيا ٣,٦ نقاط (من ٢٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠١١)، وفي منطقة اليورو ١,٥ من النقاط (من ٢١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٢,٧ في المائة في عام ٢٠١١).

ولا جدال في أن من العوامل التي يمكن أن تساعد أكثر في التخفيف من فقر الأسر المعيشية الوصول إلى سوق العمل. فالوصول على عمل مدفوع الأجر ولائق هو في مجتمعنا عنصر لا غنى عنه لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، ولكن البيانات ليست، مرة أخرى، مشجعة كثيرا: ففي عام ٢٠١١، كان ١٠,٥ في المائة من سكان كتالونيا يعيشون في أسر معيشية ذات كثافة عمل منخفضة للغاية (وفيها كان البالغون - فيما بين ١٨ و ٥٩ عاما من العمر - يعملون بأقل من ٢٠ في المائة من قدرتهم على العمل في العام الماضي). وكانت البيانات في إسبانيا لنفس العام ١٢,٢ في المائة، وفي الاتحاد الأوروبي ١٠ في المائة.

وهناك بيانان آخرا (مستخرجان كلاهما من معهد كتالونيا للإحصاء) يؤكدان لنا التراجع في حالة الرفاهية: متوسط الدخل السنوي الصافي، ومتوسط إنفاق الأسر المعيشية.

على أي شيء تعتمد الأسر لكي تعيش طوال العام؟ في عام ٢٠١١ قُدِّر في كاتالونيا أن الفرد الواحد يحتاج إلى ١٠١٠ يورو (١٣٣ يورو لكل وحدة استهلاك)، وفي إسبانيا ٩٤٤٦ يورو للفرد و ١٤٢٥١ يورو لكل وحدة استهلاك. وكم يبلغ متوسط الإنفاق السنوي لهذه الأسر؟ في كاتالونيا وفي العام ذاته، بلغ المتوسط ٣١٧٢٩ يورو للفرد (١٨٣٧١ يورو لكل وحدة استهلاك)، وفي إسبانيا ١١١٣٧ يورو للفرد و ١٦٨٧٣ يورو لكل وحدة استهلاك.

وليس بمستغرب، مع هذه الأرقام، أن تصل الفجوة في خطر الفقر في عام ٢٠١١ إلى ٣١,٥ في المائة في كاتالونيا. وإذا نظرنا إلى البيانات من منظور جنساني، فسنجد أن النساء هن المتضررات بوضوح.

- معدل خطر الفقر: ٢٠,٣ في المائة (المجموع: ١٩,١ في المائة)؛

- الأسر المعيشية التي يتعذر عليها الوصول إلى نهاية الشهر: ٢٤,٢ في المائة (المجموع: ٢١,٧ في المائة).

غير أن الضرر الذي يلحق بنماء النساء يكمن أيضا في السياسات التي تنطوي على تراجع عن الحقوق التي جرى الحصول عليها مؤخرا، والتي تسمح للنساء بالاندماج التام في سوق العمل، وتعزز استقلالهن الاقتصادي واستقلاليتهن الشخصية.

وتضاف إلى هذه الحالة عوامل أخرى تجعل التوقعات بالنسبة للنساء في بلدنا الآن سلبية للغاية، وأكثر سلبية بكثير من التوقعات بالنسبة للرجال. ففي المقام الأول، وجود فوارق واسعة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالتنظيم والمسؤولية في الأعمال المنزلية والعناية بالأشخاص. وفي المقام الثاني، التفاوتات في الأجور التي لا تزال موجودة تفاقم خطر الفقر بين النساء.

ومن ناحية أخرى لا بد من مراعاة أنه يضاف إلى نماء النساء نماء أبنائهن وبناتهن، ومن هنا فإنهم يعانون تراجعا في مستوى حياتهم، وهذا يؤثر بشكل خطير على مستقبلهم.

٢ - تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

ورد في الدراسة المعنونة "التعليم بعد الإلزامي في كاتالونيا: محاور انعدام المساواة في المراحل الدراسية التالية للتعليم الثانوي الإلزامي" أن الفتيات يحصلن على درجات أفضل في التعليم الثانوي الإلزامي، ويتفوقن على الفتيان بنسبة مرة ونصف المرة في إمكانية الحصول على شهادة هذا التعليم. وعلاوة على ذلك فإن عدد الفتيات اللاتي يزمعن متابعة التعليم الثانوي (البكالوريا) يبلغ ضعف عدد الفتيان، ويفضي ذلك إلى ازدياد وجود الإناث في

المرحلة التعليمية التالية: فإذا كانت الفتيات في الصف الرابع من التعليم الثانوي الإلزامي يمثلن ٤٩,٨ في المائة من مجموع الطلبة، فإن نسبتهن في البكالوريا تصل إلى ٥٣,٥ في المائة.

ومن الأمور الإيجابية أن نعرف أن الطفلات والفتيات يحرزن نتائج مدرسية جيدة، ولكن السلبي أن نلاحظ استمرار القوالب النمطية، وأن الفتيات الآن يخترن مجالات للمعرفة تقودهن إلى مهن أقل تقديراً؛ وليس هناك وجود موحد للإناث في المهن التكنولوجية والهندسية، ولا وجود موحد أيضاً للذكور في المهن المتعلقة بالإنسانيات، وهذا يديم عدم التوازن في دنيا العمل المدفوع الأجر ويؤدي، في المقام الأول، إلى خلو الحياة الأسرية واليومية من إعادة التنظيم والتقسام بين النساء والرجال في استخدام الوقت وأعمال الرعاية.

٣ - سياسات المساواة والتمكين

يوضح إعلان بيجين أنه لا غنى عن تمكين المرأة والنهوض بها في تكافؤ الفرص بين النساء والرجال. ويشمل ذلك مشاركتها في اتخاذ القرارات والوصول إلى السلطة، حتى يتسنى وجود عالم حال من العنف وأعدل. ولتمكين المرأة بعد شخصي وآخر جماعي يتشكل من خلال تدابير اجتماعية وسياسية تعزز وتدعم درجة استقلالية وتدخّل المرأة في جميع الميادين.

ويحدد مجلس أوروبا نسبة مئوية متوازنة دنيا لمشاركة المرأة هي ٤٠ في المائة. ورغم حدوث زيادة إيجابية في الأعوام الأخيرة، فإننا إذا نظرنا إلى شتى المؤسسات السياسية الكتالونية، فإننا سنلاحظ أن نتيجة تمكين المرأة ووجودها في ساحات القرار والسلطة لا تزال في حاجة إلى أن تتحسن.

وفي الانتخابات البلدية لعام ٢٠١١، شكلت رئيسات البلديات ١٤,٢ في المائة، في مقابل ٨٥,٨ في المائة للرجال. ورغم حدوث تقدم (في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥) لم تتجاوز نسبتهن ٤ في المائة، فإن الرقم لا يزال منخفضاً. وفي برلمان كتالونيا تحقق التكافؤ تقريباً، حيث إن النساء يشكلن ٤٠ في المائة في الهيئة التشريعية الراهنة (٢٠١٢-٢٠١٦).

وتشير الدراسات الحديثة (٢٠١٢) إلى أن نسبة وجود الإناث في الشركات الكتالونية لا تتجاوز ٢٩ في المائة. وفي الشركات التي يعمل بها أكثر من ٢٥٠ شخصاً ولديها خطة للمساواة، تصل مشاركة الإناث إلى ١٣ في المائة. وبالمثل ففي مجالس إدارة الشركات العامة التي تكون فيها أغلبية المشاركة لحكومة كتالونيا المحلية، تصل نسبة وجود النساء إلى ٢٤ في المائة. ومن هنا يتعين ضم ٨٦٥ امرأة إلى مجالس إدارة الشركات الكتالونية

الكبرى (التي يعمل بها أكثر من ٢٥٠ عاملاً وعاملة) حتى يتحقق التكافؤ بين الجنسين (٤٠ في المائة).

وإذا أجرينا تحليلاً حسب القطاع، فسنجد أن تمثيل المرأة يقل في قطاعي الإنشاءات والطاقة. ولا توجد المرأة في مجالس الإدارة إلا في شركة واحدة من كل ٥ شركات. وفي قطاع الخدمات لا يزيد وجود الإناث عن ٣٥ في المائة.

إن المجلس الوطني لنساء كاتالونيا، وهو الهيئة التشاركية والاستشارية للمعهد الكاتالوني للمرأة، الذي يضم أكثر من ٣٠٠ كيان نسائي، يدعو إلى ما يلي:

- الاستفادة المثلى من الموارد والخدمات العامة حتى لا يكون لها أثر سلبي على نوعية حياة المرأة، رغم صعوبة الفترة الاقتصادية.
- إيجاد مدرسة للتعليم المشترك تشجع المساواة والاختلاف بين الجنسين، وتتخلص من القوالب النمطية والأدوار المنوطة بالمرأة والرجل، فتتفادى بذلك الأشكال والمضامين المتحيزة للرجل.
- ضمان وجود تمثيل متوازن بين الجنسين (٤٠ في المائة - ٦٠ في المائة) في جميع مجالات وأجهزة القرار، مما يسهل المسؤولية المشتركة بين الرجل والمرأة.